

دعوى

القرار رقم (VR-321-2020) ا

الصادر في الدعوى رقم (V-300-2018) ا

لجنة الفصل الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض

المغاتيح:

دعوى - غياب المدعية - شطب - مدة نظامية - عدم تقديم المدعية بطلب السير في الدعوى بعد الشطب خلال المدة النظامية، وعدم صلاحية الدعوى للحكم فيها يوجب الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن.

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن غرامة التأخر في التسجيل - دلت النصوص النظامية على أن غياب المدعية في أي جلسة تبلغت بها في الموعد المحدد لنظرها دون عذر قبله الدائرة، ولم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها، يتربى عليه شطب الدعوى - عدم تقديم المدعية خلال المدة النظامية بطلب السير في الدعوى بعد شطبها، أو عدم حضورها أي جلسة بعد إعادة السير فيها، يجعل الدعوى كأن لم تكن - ثبت للدائرة غياب المدعية دون عذر مقبول، وعدم صلاحية الدعوى للفصل فيها، وعدم تقديم المدعية بطلب السير في الدعوى خلال المدة النظامية. مؤدي ذلك: شطب الدعوى باعتبارها كأن لم تكن.

المستند:

- المادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ.
- «المدعي إذا ترك ترثي، والتارك يترك».

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

في يوم الثلاثاء بتاريخ ١٦/١١/١٤٤١هـ الموافق ٧/٠٧/٢٠٢٠م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض، للنظر في الدعوى المرفوعة من (...) مالكة مؤسسة (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وإيداعها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (V-300-2018) وتاريخ ٢٠/٠٢/١٩م،

استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية (...) مالكة مؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...) تقدّمت بلائحة دعوى، تضمنت اعترافها على قرار الهيئة بفرض غرامة التأخر في التسجيل بضريبة القيمة المضافة، حيث جاء فيها: «أتفهم إليكم بطلب التماس إعفاء من الغرامة، حيث لم يكن لدينا علم بأن التسجيل في ضريبة القيمة المضافة يشمل كافة الحسابات الفرعية للمؤسسة الرئيسية لنفس رقم المكلف، ونطلب إلغاء الغرامة المفروضة بمبلغ وقدره (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال».

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجبت بمذكرة رد جاء فيها: «١- الأصل في القرار الصحة والسلامة، وعلى من يدّعى خلاف ذلك إثبات العكس.

٢- أن العلم بالأنظمة واللوائح وفقاً للقواعد العامة يعد مفترضاً ولا يجوز الاعتداد بالجهل أو الخطأ ما دام قد تم النشر وفقاً للطرق النظامية، وقد نشرت الهيئة كافة المطلبات النظامية قبل بدء التطبيق بوقت كافٍ، واتخذت كافة إجراءات التوعية من أجل التطبيق الصحيح للنظام ولائحته، وأتاحت كافة وسائل الاتصال والاستفسار عن طريق مركز الاتصال المودع لتوعية المكلفين بالخطوات الإجرائية الالزمة.

٣- إعمالاً لمبدأ السلطة التقديرية المقررة لجهة الإدارة، الذي يخولها انتهاء الطريقة التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بتكوين المراكز النظامية المتعلقة بالمكلف، فقد تقرر بموجب لواح الهيئة تبليغ المكلف الطوعي لكافة العمليات (التسجيل/ تقديم الإقرارات/ تصحيح الأخطاء/ إبلاغ الهيئة بأية تغييرات/ ... إلخ) - مع بقاء سلطة الهيئة التقديرية في دراسة وضع المكلف لاحقاً إن لزم الأمر، وإجراء الفحص والتدقيق لأي طلب للتأكد من صحة وسلامة ما قدّمه- وبناءً عليه، أتاحت الهيئة لكل شخص خاضع أن يتم عملية التسجيل بشكل طوعي وخيرته في تقديم المستندات الالزمة لذلك من عدمه، واكتفت بصيغة التعهد المتضمن تأكيده صحة المعلومات المدخلة من قبله؛ وبناءً على ما سبق، فإن الهيئة تطلب من اللجنة الحكم برفض الدعوى».

في يوم الأربعاء بتاريخ ١٨/٠٣/٢٠٢٠م، افتتحت الدائرة جلستها الأولى، للنظر في الدعوى المرفوعة من (...) مالكة مؤسسة (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على طرفي الدعوى، حضر (...) هوية وطنية برقم (...) بموجب وكالة لا تخوله حق تمثيل المؤسسة المدعية من الناحية النظامية، وحضرت (...) هوية وطنية رقم (...) بصفتها ممثلاً عن الهيئة العامة للزكاة والدخل المدعى عليها، بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...)، وتم إفهام الحاضر أن عليه إحضار وكالة تخوله حق تمثيل المدعية بصورة نظامية، وقررت الدائرة تأجيل الجلسة.

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ ٧/٠٧/٢٠٢٠م، عقدت الدائرة جلستها الثانية عبر الاتصال المرئي (عن بعد)، للنظر في الدعوى المرفوعة من (...) هوية وطنية رقم (...) مالكة مؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...)، وبالمناداة على طرفي الدعوى، لم يحضر من يمثل المدعية نظاماً مع ثبوت تبلغها بموعد هذه الجلسة عبر البريد الإلكتروني المقيد في ملف هذه الدعوى، وحضر (...) هوية وطنية رقم (...) بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل

بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...), وبعد المناقشة وحيث لم يحضر من يمثل المدعية نظاماً في هذه الجلسة، ولا في الجلسة السابقة، قررت الدائرة شطب الدعوى.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٤٥٠/١٠) بتاريخ ١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث ثبت للدائرة عدم حضور من يمثل المدعية الجلسة المنعقدة يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٧م، مع ثبوت تبلغها بموعد هذه الجلسة، وحيث نصت المادة (العشرون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه: «١- إذا لم يحضر المدعي في أي جلسة ثبت تبلغه بها في الموعد المحدد لنظرها، ولم يتقدم بعذر قبله الدائرة، وجب عليها الفصل في الدعوى إن كانت مهيئة للفصل فيها.

٢- إذا لم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها، أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتُعد الدعوى كأن لم تكن. ويجوز للمدعي -دون إخلال بالمدة المحددة لسماع الدعوى- إقامة دعوى تُقيّد بقييد جديد، وحيث إن تقدير صلاحية الدعوى للفصل فيها متrok لسلطة الدائرة التقديرية والمبينة على المستندات والردود المرفقة في ملف الدعوى، ولما كانت الجلسة المنعقدة يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٧م، والتي تغيّبت المدعية عنها مع ثبوت تبلغها بموعدها، ولم تقدم عذراً قبله الدائرة، وحيث إن القاعدة الشرعية تنص على أن «المدعي إذا ترك تُرك، والتارك يُترك»، فقد خلصت الدائرة إلى أن الدعوى غير مهيئة للحكم فيها، وقررت شطبها.

وحيث انقضت مدة ثلاثين يوماً من تاريخ شطب الدعوى ولم تتقّدم المدعية بطلب السير فيها، فتعتبر الدعوى كأن لم تكن.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع:

- شطب الدعوى واعتبارها كأن لم تكن.

وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.